

لسماع تفاصيل كاملة حول المجزرة ضد الفلسطينيين. وبعد هذا الاجتماع، بادر نافون، بشكل خارج عن المألوف، وبدون استشارة بيغن، إلى الاتجاه للتلفزيون، والقى بياناً دعا فيه إلى تشكيل لجنة تحقيق خاصة للتحقيق في المجزرة (هارتس، ١٩٨٢/٩/٢٦).

وتحت وطأة هذا الضغط، عقدت الحكومة جلسة أخرى يوم ١٩٨٢/٩/٢٦، للبحث في المقترحات المختلفة التي تقدمت بها كتل الائتلاف، بشأن التحقيق في المجزرة. وفي الوقت الذي كان فيه الجميع ينتظر صدور قرار من الحكومة بشأن تاليف لجنة قضائية، لاجراءهم بيغن يرفضه القاطع مثل هذا الامر، معلناً ان حقيقة تاليف مثل هذه اللجنة، من شأنه ان يُفسر وكان هناك شعوراً بالذنب. بينما في الواقع ليس هنالك أي مجال لاتهام أحد في الجيش الاسرائيلي، الذي لم يكن موجوداً في المخيمات في الوقت الذي نفذت فيه القوات اللبنانية عملها الاجرامي. وأضاف بيغن بشيء من السرعة: وما هو الامر الذي ينبغي التحقيق فيه؟ الغرويه (غرويم) يلتون الغرويه ونحن نطالب أنفسنا؟ انني على يقين من ان المعارضة مهتمة بتاليف لجنة تحقيق لدافع رئيسي واحد: محاولة إسقاط الحكومة (معاريف)؛ (هارتس ١٩٨٢/٩/٢٢). إلا ان موقف بيغن هذا لم يلقَ على ما يبدو تأييداً من جميع وزراء حكومته، الذين طالب عديدون منهم بوضوح فحص القضية، مع عدم الاصرار على ان يتم ذلك في اطار لجنة تحقيق قضائية خاصة.

في ظل هذا الرفض عقد الكنيست جلسته الخاصة يوم ١٩٨٢/٩/٢٢، للبحث في اقتراحين: الاول تقدمت به كتلة المفراخ، ويدعو إلى اجراء نقاش كامل وواسع في الكنيست حول غزو الجيش الاسرائيلي لبيروت الغربية ونتاجه الخطيرة. والثاني تقدمت به كتلة شينوي (التقريب) التي يقزعهما النائب امنون روبنشتاين، ويدعو إلى اجراء تحقيق قضائي رسمي حول المجزرة.

بدأ الكنيست نقاشه حول الاقتراح الاول بالاستماع إلى كلمة زعيم حزب العمل شمعون بيرس، الذي اتهم الحكومة بارتكاب اخطاء كثيرة، أدت إلى وقوع تلك المناساة في نهاية الامر، إلا أنه نفى أن يكون أي شخص في اسرائيل، داخل السلطة أو خارجها، وكان سيبد يد العون عن

ادراك وبصورة مباشرة أو غير مباشرة، لتنفيذ تلك المجزرة الرهيبة. وعدد بيرس اخطاء الحكومة منذ اتخاذ قرار غزو بيروت الغربية، على النحو التالي: أولاً، التوغل في تلك المدينة؛ وما لنا ولبيروت؟ مخازن أسلحة؟ وإذا اخطينا هذا السلاح من يضمن لنا عدم تهريب اسلحة أخرى إلى داخلها بعد مرور وقت قصير؟ ثانياً، صورة اتخاذ القرار: «من قرر ذلك [أي غزو بيروت]؟» - شخصان، رئيس الحكومة ووزير الدفاع. ولقد برداه بالرغبة في منع خطر انفداع العنف، وبعد ذلك أعلن أن الهدف تحقق. أية سذاجة هناءه. ثالثاً، السماح للكتائب بدخول مخيمات اللاجئين؛ من هو صاحب هذا القرار الساذج حول ارسال الكتائب إلى مخيمات اللاجئين من أجل القبض على المهربين؟ - ليست ثمة حاجة لأن تكون قائداً عظيماً لتفهم مسبقاً ان هذه الميليشيات قد ترتكب جرائم ضد أشخاص ابرياء. وأجلاً، فقدان الرقابة وعدم التبليغ وارسال التقارير؛ وإذا صادقت الحكومة على إدخال الكتائب إلى المخيمات - أين الرقابة؟ أين التقارير؟ هل كان يجب على مصوري التلفزيون اكتشاف الامر؟ ألم يعلم به أي وزير؟ هل العملية هي لعبة أطفال؟. خامساً، لماذا تصرفت الحكومة هكذا - تسامل بيرس، وأجاب: ولقد يور أنظارهما مفهوم العظمة الوعيمي، وخلق بيغن الانطباع، انه قادر على تلقين العالم درساً، حتى يقف مشدوهاً أمام قامته الرهيبة. وما هي النتيجة؟ - تضععت ثقة الاصدقاء بنا، وساعدنا عن قصد في اخفاء الكراهية لليهود والتفديد باسرائيل (هارتس)؛ معاريف، ١٩٨٢/٩/٢٢).

وكان رد وزير الدفاع شارون على خطاب بيرس، بمثابة لائحة اتهام يوجهها لنفسه. فقد اعترف صراحة، ولأول مرة منذ وقوع المجزرة، بأنه هو وقيادة الجيش الاسرائيلي، صادفوا على دخول الميليشيات إلى المخيمات لتطهيرها عن الفدائيين، بدلاً من الجيش الاسرائيلي، وذلك رغبة في توفير الاصحابات بين المراده. وجاء هذا الاعتراف بعد سلسلة من الأكاذيب التي أطلقها شارون نفسه بعد وقوع المجزرة، وبوجهها ارسلت الحكومة الاسرائيلية مذكرة إلى الأمم المتحدة، تنص على أن أفراد الميليشيات دخلوا إلى المخيمين خلصة من الشرق، حيث لا وجود للجيش